



رحلة للبحث عن مستقبل أفضل

## النفخ في رماذ اتحاد المغرب العربي



الجسبي قاسمبي  
صحافي تونسي

جعلته خلافات الدول الأعضاء التي تعددت عناوينها وتراكمت مفاعيلها مشلولا رغم الجهود المبذولة بين الحين والآخر لإنعاشه. وبدأت هذه الجهود بتصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد على هامش زيارته إلى ليبيا في السابع عشر من الشهر الماضي، والتي دعا فيها إلى ضرورة العمل من أجل إحياء اتحاد المغرب العربي، حيث قال بحضور رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي "سنعمل على إعادة نشاط الاتحاد المغربي إلى سابق عهده باجتماع جديد على مستوى القمة".

وأكد أنه سيبدل ما في وسعه في هذا الاتجاه، لكنه استدرك قائلا "لا أخفي عك أن هذا يقتضي اقتناعا من جميع الدول المغربية لأن النصوص المؤسسة لاتحاد المغرب العربي فيها خلل تأسيسي، هو أن القرارات لا تتخذ رسميا إلا من القمة وبالإجماع، وهو ما يجعل لكل دولة حق الفيتو وهذا لم يعد صالحا اليوم في نظري".

ويعكس هذا الاستدراك نوعا من الواقعية السياسية التي تجعل من أجواء التفاؤل بإمكانية إخراج هذا التكتل المغربي من مربع الجمود الذي شل نشاطه منذ عام 1994 مُتسرة ومجرد نوايا حسنة لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الخلافات والعراقيل التي أوقفت مسيرة هذا الاتحاد الذي تأسس في 17 فبراير من عام 1989 على قاعدة تشايبك المصالح وتداخل الرهانات الإستراتيجية.

وتستمد تلك العراقيل قوة بقائها لغاية الآن من ملفات عاقلة، كثيرة ومتنوعة تبدأ بالسياسة ولا تتوقف عند الأمن، وأخرى مُستجدة ومُتحركة، لها صلة بالتوازنات الجديدة التي برزت في أعقاب التطورات التي أفرزها ما سُمي بـ"الربيع العربي"، إلى جانب ملف الصحراء المغربية الذي يبقى واحدا من أبرز تلك الملفات العاقلة التي ساهمت بشكل كبير في تعطيل مسيرة هذا الاتحاد.

وتؤكد غالبية القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغربية على أن ما يُجمع أكبر بكثير من تلك العقبات، وأن المكاسب التي يُمكن تحقيقها من تفعيل هذا الاتحاد كثيرة ومتنوعة، وأن تكلفة عدم تحقيق الاندماج المغربي تكبد مجمل المنطقة خسائر باهظة اقتصاديا (فقدان نحو 3 نقاط نمو سنويا) واجتماعيا (ارتفاع البطالة في صفوف فئة الشباب التي تُشكل العمود الفقري للتركيب السكاني في الدول المغربية).

لكنها تُدرك أيضا أنه يصعب في الوقت الحالي تجاوز تلك الملفات التي مازالت تتفاعل في اتجاهات متضاربة، الأمر الذي أبقى على حالة التذبذب والارتباك التي تتسم بها العلاقات بين دول الاتحاد المغربي، وهي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا، التي تشكل مُجتمعاً تكتلا بمساحة جغرافية تتجاوز مساحة دول الاتحاد الأوروبي، ويعد سكان في حدود 100 مليون نسمة.

وعلى هذه القاعدة تُصحب التصريحات حول جهود تبذل لتحريك الاتحاد المغربي مُجرد مُحاولات لا تخرج عن دائرة النفخ في رماذ جسد مهالك، أنهكته الخلافات التي حرمت شعوب المنطقة وقواها الحية من فرصة تشكيل كتل إقليمي كبير بابعاد إستراتيجية واقتصادية هائلة في هذا العالم الذي يتسم بتعدد التكتلات.

التقط الأمين العام لاتحاد المغرب العربي الطيب البكوش تصريحات رئيس المجلس الانتقالي الليبي محمد المنفي حول اتحاد المغرب العربي التي أكد فيها أنه سيعمل على تفعيل مؤسسات هذا التكتل المغربي، ليتحرك بسرعة باتجاه محاولة الدفع بهذا الأمر إلى الواجهة، في مسعى لإعادته إلى دائرة الضوء وجعله العنوان الأبرز خلال هذه المرحلة. وأعلن المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي الليبي أن الطيب البكوش أجرى في الخامس من الشهر الجاري اتصالا هاتفيا مع محمد المنفي، قدم له خلاله التهانئ على توليه رئاسة المجلس الرئاسي في ليبيا، كما أعرب له عن نيته زيارة ليبيا في أقرب وقت ممكن لبحث أهمية تفعيل اتحاد دول المغرب العربي.



**الحراك الدبلوماسي دفع من جديد بملف اتحاد المغرب العربي إلى الواجهة لمحاولة تفعيل هذا التكتل الذي جعلته خلافات الدول الأعضاء مشلولا**

وشكل هذا الاتصال الهاتفي بالعنوان الذي تناوله مقدمة لعودة الحديث عن اتحاد المغرب العربي، لجهة وجود محاولات لكسر الجمود الذي تراكم على طريق العمل المغربي المشترك طيلة السنوات الماضية، خاصة وأنه جاء بعد إعلان محمد المنفي أن ليبيا "ستبدل ما في وسعها لتفعيل الاتحاد المغربي، وأنها ستوجه قريبا دعوة لبدء التثاقب اجتماعات اتحاد دول المغرب العربي".

وأكد المنفي خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده في العاصمة الليبية طرابلس مع وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد "على أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي ودعم مؤسساته، وأن ليبيا ستسعى خلال الفترة الحالية لتفعيل الاتحاد بالتعاون مع الدول الأخرى بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد المغربي".

وذلك في خطوة أشاعت في حينها أجواء من التفاؤل الحذر بإمكانية تحريك هذا الملف.

وتعززت تلك الأجواء بتصريحات سبقت ذلك، وتضمنت مؤشرات حول وجود اتصالات من أجل تهدئة مناخ جديد للتعاطي مع التحديات التي تواجه المنطقة تحت غطاء مغربي، خاصة وأنها ترافقت مع تحرك دبلوماسي وسياسي لافت بدأ أن له صلة بشكل أو بآخر بهذا الموضوع، وعكسته الرسائل التي تلقاها الرئيس التونسي قيس سعيد من نظيره الجزائري عبد المجيد تبون والموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني.

ولم تشهد المنطقة طيلة السنوات الماضية مثل هذا الحراك الدبلوماسي الأمر الذي دفع من جديد بملف اتحاد المغرب العربي إلى الواجهة لعدة اعتبارات مرتبطة في مجملها بمُحاولات تفعيل هذا التكتل الذي

## ظاهرة هجرة العقول لا تستثني الغرب

البانحة ترسم خارطة جغرافية جديدة لوظائف الأعمال المعرفية في أوروبا

الوقت الحالي تمثل أكبر 10 بلدان مقصد 60 في المئة من نحو 250 مليون مهاجر على الصعيد العالمي. ويعيش في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ثلثا المهاجرين ممن حصلوا على التعليم الجامعي. وفي أعلى قمة المواهب توجد في الولايات المتحدة نسبة مذهلة تبلغ 85 في المئة من جميع الفائزين بجائزة نوبل للعلوم.



وفي عام 2020 ازداد عدد الملياريات في الولايات المتحدة من 607 إلى 614 مليارديرا معظمهم في قطاعات التكنولوجيا وغيرها من القطاعات المعرفية، بينما ازداد عددهم في الصين من 324 إلى 389.

وبالنسبة إلى الدول الأوروبية الخمس الرائدة ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وسويسرا، فإن هذا العدد ينخفض بشكل ملحوظ.

ومع ذلك يرى سانانداجي أن مستقبل ريادة الأعمال والنمو الأوروبي يبدو مشرقا، حيث تتصاعد المنافسة بين دول الاتحاد الأوروبي. ومع ازدهار وظائف العقل في الشرق سيتعين على فرنسا وبلجيكا العمل لجذب رأس المال الاستثماري، مما يعني تبني صناعات جديدة.

ومنذ بداية الحضارة الأوروبية إلى عصر النهضة والثورة الصناعية كانت المنافسة بين الدول المجاورة التي تسعى لجذب الأعمال التجارية هي الصيغة الراضية لأوروبا.

وحسب تقرير البنك الدولي يحمل عنوان "الانتقال من أجل الرخاء: الهجرة العالمية والعمل" أسباب الهجرة، فإن هجرة الأدمغة انتشرت الملايين من الناس من برائن الفقر وعززت النمو الاقتصادي، غير أن بلدان المقصد تخاطر بفقدان قدرتها على المنافسة عالميا على المواهب، وترك فجوات كبيرة في أسواق العمل بعدم تنفيذ سياسات تتعامل مع قوى سوق العمل وعدم إدارة التوترات الاقتصادية قصيرة المدى.

ويشير التقرير إلى أن الفوارق الكبيرة والمستمرة في الرواتب في جميع أنحاء العالم تمثل الدافع الرئيسي للهجرة الاقتصادية من البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان مرتفعة الدخل.

إستونيا ومالطا ذات أهمية كبيرة على المسرح العالمي. ومع ذلك فهي تشكل مستقبل أوروبا. فالدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا احتكرت الصناعات المتقدمة لعدة قرون ولكنها تختلف ربما لأن الضرائب المرتفعة واللوائح التنظيمية البيروقراطية تثبط من القضاء على الصناعات القديمة. وبالمقارنة تنمو وظائف العقل في منطقة الشمال التي لديها ضرائب مرتفعة ولكن هيكل تنافسية أكثر انفتاحا.

وفي المقابل أصبحت العواصم في شرق ووسط أوروبا جزءا من آلة الابتكار الأوروبية، حيث يتم تأسيس الشركات الجديدة الناجحة باستمرار إما في شرق ووسط أوروبا أو تدخل الشركات في شراكة مع أخرى هناك.

ومن الشائع أن تقوم شركات دول الشمال الأوروبي وأوروبا الغربية بنقل جزء من أعمالها إلى مراكز المعرفة في شرق ووسط أوروبا لتقليل التكاليف. وهذه تعد بداية عملية تزداد فيها دول أوروبا الشرقية والوسطى أهمية اقتصادية وسياسية.

وتشهد براتيسلافا والمناطق الأخرى نموا سريعا (براغ وبودابست ووارسو وبوخارست) حيث تستضيف حوالي 923 ألف وظيفة في مجال الأعمال المعرفية (تقريبا مثل لندن). ويوجد في براتيسلافا وبراغ وبودابست نسبة تركيز أعلى في وظائف العقل للفرد الواحد مقارنة بلندن، في حين أن وارسو وبوخارست أقل قليلا.

ويعود ذلك بشكل جزئي إلى التخطيط، حيث أدى انخفاض تكلفة العمالة وازدياد نسبة الشباب الذين يستثمرون في التعليم العالي إلى حدوث طفرة في مجال وظائف العقل في دول وسط وشرق أوروبا. وفي غضون ذلك ينمو القطاع في أجزاء من أوروبا تجمع بين الرواتب والضرائب المنخفضة واللمسة الاقتصادية للسوق الحرة. أحد الأمثلة على ذلك هي إستونيا التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة فقط ولكنها تحتل المرتبة العاشرة من حيث التركيز في الوظائف العقلية للفرد الواحد. ومنذ وقت ليس ببعيد كان اقتصاد مالطا متخلفا نسبيا، لكن التحول نحو سياسات السوق الحرة جعلها مركزا للصناعات مثل ألعاب الإنترنت و"البلوك تشين". وقد لا تكون مثل هذه التطورات التي تحدث في الدول الصغيرة مثل

أثرت جائحة كورونا، التي تواجهها دول العالم منذ أكثر من سنة وتحاول الحد من تداعياتها، على الاقتصادات الكبرى ومن بينها الاقتصاد الأوروبي الذي لا يزال يدرس المصادقة على مشروع صندوق إنعاش. لكن الأزمة الصحية بدأت تنذر بأزمة كبرى تطرق أبواب أوروبا وتعيد توزيع الخارطة الجغرافية للوظائف العقلية، وتدفع بالأدمغة إلى الهجرة نحو البلدان الأوروبية الأكثر ثراء واستقرارا اقتصاديا.

ولوكسمبورغ والبنمارك، إلا أن النمو كان أقوى في أماكن أخرى. ومنذ عام 2014 شهدت قبرص زيادة بنسبة 50 في المئة تقريبا في وظائف العقل، بينما شهدت سلوفاكيا والمجر وبولندا ولاتفيا والبرتغال وبلغاريا زيادة بنسبة الثلث أو أكثر. وفي إستونيا زادت وظائف العقل بنسبة أقل من الثلث بقليل.

وفي المقابل تمتلك إستونيا والمجر حاليا نسبة أعلى من السكان العاملين في وظائف العقل، كما يشير التقرير، من العديد من الدول الأوروبية الأكثر ثراء مثل النرويج وبلجيكا والنمسا وفرنسا.

وفي الوقت نفسه فإن المدينة التي تمتلك أعلى تركيز لوظائف العقل هي منطقة العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، حيث يعمل 22 في المئة من سكانها في هذا القطاع.

وتشهد براتيسلافا والمناطق الأخرى نموا سريعا (براغ وبودابست ووارسو وبوخارست) حيث تستضيف حوالي 923 ألف وظيفة في مجال الأعمال المعرفية (تقريبا مثل لندن). ويوجد في براتيسلافا وبراغ وبودابست نسبة تركيز أعلى في وظائف العقل للفرد الواحد مقارنة بلندن، في حين أن وارسو وبوخارست أقل قليلا.

ويعود ذلك بشكل جزئي إلى التخطيط، حيث أدى انخفاض تكلفة العمالة وازدياد نسبة الشباب الذين يستثمرون في التعليم العالي إلى حدوث طفرة في مجال وظائف العقل في دول وسط وشرق أوروبا. وفي غضون ذلك ينمو القطاع في أجزاء من أوروبا تجمع بين الرواتب والضرائب المنخفضة واللمسة الاقتصادية للسوق الحرة. أحد الأمثلة على ذلك هي إستونيا التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة فقط ولكنها تحتل المرتبة العاشرة من حيث التركيز في الوظائف العقلية للفرد الواحد. ومنذ وقت ليس ببعيد كان اقتصاد مالطا متخلفا نسبيا، لكن التحول نحو سياسات السوق الحرة جعلها مركزا للصناعات مثل ألعاب الإنترنت و"البلوك تشين". وقد لا تكون مثل هذه التطورات التي تحدث في الدول الصغيرة مثل

أثرت جائحة كورونا، التي تواجهها دول العالم منذ أكثر من سنة وتحاول الحد من تداعياتها، على الاقتصادات الكبرى ومن بينها الاقتصاد الأوروبي الذي لا يزال يدرس المصادقة على مشروع صندوق إنعاش. لكن الأزمة الصحية بدأت تنذر بأزمة كبرى تطرق أبواب أوروبا وتعيد توزيع الخارطة الجغرافية للوظائف العقلية، وتدفع بالأدمغة إلى الهجرة نحو البلدان الأوروبية الأكثر ثراء واستقرارا اقتصاديا.

ولوكسمبورغ والبنمارك، إلا أن النمو كان أقوى في أماكن أخرى. ومنذ عام 2014 شهدت قبرص زيادة بنسبة 50 في المئة تقريبا في وظائف العقل، بينما شهدت سلوفاكيا والمجر وبولندا ولاتفيا والبرتغال وبلغاريا زيادة بنسبة الثلث أو أكثر. وفي إستونيا زادت وظائف العقل بنسبة أقل من الثلث بقليل.

وفي المقابل تمتلك إستونيا والمجر حاليا نسبة أعلى من السكان العاملين في وظائف العقل، كما يشير التقرير، من العديد من الدول الأوروبية الأكثر ثراء مثل النرويج وبلجيكا والنمسا وفرنسا.

وفي الوقت نفسه فإن المدينة التي تمتلك أعلى تركيز لوظائف العقل هي منطقة العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، حيث يعمل 22 في المئة من سكانها في هذا القطاع.

وتشهد براتيسلافا والمناطق الأخرى نموا سريعا (براغ وبودابست ووارسو وبوخارست) حيث تستضيف حوالي 923 ألف وظيفة في مجال الأعمال المعرفية (تقريبا مثل لندن). ويوجد في براتيسلافا وبراغ وبودابست نسبة تركيز أعلى في وظائف العقل للفرد الواحد مقارنة بلندن، في حين أن وارسو وبوخارست أقل قليلا.

ويعود ذلك بشكل جزئي إلى التخطيط، حيث أدى انخفاض تكلفة العمالة وازدياد نسبة الشباب الذين يستثمرون في التعليم العالي إلى حدوث طفرة في مجال وظائف العقل في دول وسط وشرق أوروبا. وفي غضون ذلك ينمو القطاع في أجزاء من أوروبا تجمع بين الرواتب والضرائب المنخفضة واللمسة الاقتصادية للسوق الحرة. أحد الأمثلة على ذلك هي إستونيا التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة فقط ولكنها تحتل المرتبة العاشرة من حيث التركيز في الوظائف العقلية للفرد الواحد. ومنذ وقت ليس ببعيد كان اقتصاد مالطا متخلفا نسبيا، لكن التحول نحو سياسات السوق الحرة جعلها مركزا للصناعات مثل ألعاب الإنترنت و"البلوك تشين". وقد لا تكون مثل هذه التطورات التي تحدث في الدول الصغيرة مثل

